

التباين المكاني للصناعات الصغيرة في العراق لسنة 2005

م.م عدي فاضل عبد
كلية التربية / جامعة كربلاء

A bstract:-

Industry is considered one of important human activities, which achieved across multiplying and connected stages, it contained arious techniques for get natural and human resources crediting, at last to build big base of industries led to increase or distribute in national income increasing, for inceasing welfare level of society The industry is divided accrding to its volume large, medium, small, at this research, we took the small industry only. Appearing the residential differences of production values, numbers of workers, number of industrial instiutions throughout the data classification operation which available from official statistic appearing on annual statistical set, which entering to quantity classification stage t obtain on maps appear the residential differences of phenomena above to out with reslt of residential differences image of that phenomena, the considered method create new industrial collections began from small industries to crew up and magnifying . the research appear that, the governorates which considered big urban centre in Iraq like Baghada, Basrah, Ninaa have the big role in small industries which ceedited the large number of residents wich represented and the chances materials which hae the considerable addition n economical policies led by political governments inside of goernorates, Missan- AL- Muthana – Biblion appear on opposite of that which have less value of studying phenomena that the smll industries have wide connection with laws which took by state and limits the nature of that industries and the range of wildness and continuity.

التباين المكاني للصناعات الصغيرة في العراق لسنة 2005

- 1- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتباين المكاني لعدد المنشآت وعدد المشتغلين وقيم الانتاج في الصناعات الصغيرة في العراق ومدى تأثي ذلك على عملية توزيعها ضمن محافظات العراق
- 2- فرضية الدراسة: يمكن اعتماد فرضية في تفسير هذا التباين تاخذ بعنصر المنافسة مابين هذه العناصر الإنتاجية التي تشكل بالنهاية التوزيع الجغرافي لها .
- 3- تحديد منطقة الدراسة : تتحدد منطقة الدراسة بجمهورية العراق التي تحدها حدود دولية تتمثل بتركيا من الشمال ، وأيران من الشرق والأردن وسوريا والكويت من الشمال الغربي حتى الجنوب الغربي كما يظه من الخريطة رقم (1) .
أما موقع منطقة الدراسة من خطوط الطول ودوائر العرض فتظهر دائرة عرض (37) شماله فيما تكون دائرة عرض دائرة عرض (29ش) جنوبها فيما تحدد بين خطي طول (47) شرقا و(39) شرقا .
وتتمتد منطقة الدراسة على مامساحتها (435244) (1) حيث وضعت أدارياً ضمن ثمانية عشر محافظة أستبعدت محافظات أقليم كردستان من الدراسة لعدم توفر البيانات الخاصة بمحافظتها وكذلك محافظة الانبار للظروف الامنية التي مرت بها المحافظة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

لقد كان لموضوع الصناعات الصغيرة وما تمثله من اهمية كبيرة ضمن اقتصاد الدولة من حيث تمثيلها الواسع الصناعات في منطقة الدراسة إضافة الى ان اغلب الصناعات الكبيرة قد توقفت للظروف التي مر بها القطر.

طريقة البحث وتقنياته:

لقد قامت هذه الدراسات على اساس وصفي وكمي ذهب الى شرح وتحليل البيانات والمعلومات التي استمدت كم الاحصاءات الرسمية، فيما يتعلق ببيانات الصناعية فقد استمدت من المجموعة الاحصائية السنوية التي تصدرها وزارة التخطيط، حيث تم بعد عملية الحصول على هذه البيانات جاءت عملية تصنيفها الى فئات متساوية الطول عن طريق ايجاد الفرق بين اعلى قيمة في التوزيع واقل قيمة ونقسمه على عدد الفئات المطلوبة وهي هنا خمسة وايجاد التكرارات لكل فئة وتمثيلها على المدرج التكراري لمعرفة طبيعة وتوزيعها معتدلا كان ام ملتويا التواء سالبا ام موجبا (2) وكان صيغتها كالآتي :

المدى = اكبر قيمة – اقل قيمة

طول الفئة = المدى

عدد الفئات

ولكون طبيعة البيانات كان التواءها موجبا فقد استخدمت تقنية التحويل اللوغارتمي لتي تعد التقنية في هذه الحالة.

مدخل للصناعة وتصنيفاتها:

تعد الجغرافية الصناعية حقلاً من حقول الجغرافية الاقتصادية يتناول دراسة أوجه النشاط البشري في الصناعة أو بعبارة (3). إن الصناعة هي نشاط اقتصادي تعاوني يتم في مراحل مترابطة ومتدرجة وتستعمل فيه العلوم التقنية لاستعمال الخامات وتحويلها إلى سلع كاملة أو نصف مصنعة بكميات كبيرة وبأستعمال الآلات والمكننة الحديثة على وفق سياسات وأهداف مرسومة، وتعد الصناعة منطلقاً أساساً للتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية والطبيعية بالتالي بناء قاعدة اقتصادية لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة السكان (4). وتعرف المؤسسات الصناعية بأنها المؤسسات التي تستعمل صفوفاً من الآلات والمكانن بما فيه المصانع والمناجم وحقول النفط التي تنتج السلع الجاهزة الصنع أو نصف المصنعة (5). أن نجاح الصناعة وأستمرارها يعتمد على اختيار المكان المناسب لها ومن هنا تبرز أهمية مشاركة البحث العلمي الجغرافي في التخطيط لأستغلال المواد الاقتصادية المتاحة (6). وترتبط عملية نشوء الصناعة وتطورها بوصفها القطاع الاقتصادي المتغير بمرحلة تاريخية طويلة نسبياً وهي أيضاً العمود الأساس في اقتصاديات بلدان كثيرة في العالم بما لها من مردود اقتصادي ملموس وكبير وسريع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة أو الخدمات.

تطور الصناعة في العراق :

ترجع جذور الصناعات الآلية في العراق إلى أواخر الحكم العثماني إذ أنشأ الوالي التركي (نامق باشا) عام 1864 أول معمل للصناعات النسيجية ، وكذلك قام الوالي (مدحت باشا) بمحاولة إنشاء مصفاة للنفط إلا أن المحاولتين باءتا بالفشل وذلك لعدم توفر مقومات قيام الصناعة ، وفي عام 1929 شرعت الحكومة العراقية قانون تشجيع الصناعة الوطنية رقم (14) لسنة 1929 وكان لهذا القانون في الواقع دور ايجابي في تطوير الصناعة الوطنية وكان له دور كبير في رفع عدد المؤسسات الصناعية الآلية الجديدة وتوسيع بعض الصناعات القائمة آنذاك ، لقد كان جميع هذه المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وتنتج سلعاً استهلاكية لسد حاجة السوق العملية . أما الفترة التي تلي ذلك حتى أوائل الخمسينات فلم تشهد أي تطوراً ملحوظاً في عدد العاملين في المؤسسات الصناعية في العراق حيث لم يزيد عددهم عن (45,800) وهذا يعني أن معظم العاملين بالصناعة اشتغلوا في مؤسسات حرفية صغيرة (7). أما المرحلة التي اتخذت طابعاً جدياً للتطور الصناعي فهي المرحلة التي تميزت بأرتفاع عوائد النفط التي أدت إلى خلق الاجواء الملائمة إلى القاعدة الاقتصادية لعملية التنمية الصناعية لأنها وفرت العوائد والإمكانات العادية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية وهي الفترة التي تلت مرحلة الخمسينات ، ويمكن القول أن مجلس الاعمار كان رائداً في هذه الفترة . وتلي هذه الفترة مرحلة مابعد ثورة تموز 1958 والذي ألغى بموجب تشريعاتها مجلس الاعمار وتشكلت وزارة الصناعة والتخطيط ومجلس التخطيط . ولكن أخطر العقبات ربما لا يتمثل بنقص المعلومات عن الظاهرة الصناعية ، وإنما يتعدى ذلك إلى الطريقة التي يتوصل بها إلى أهداف البحث (9) . ولهذا كانت المعلومات الواردة في الاحصاءات الرسمية عن الصناعة مثل قيم الانتاج واعداد المشتغلين... الخ هي التي تحدد وتفسح المجال امام الباحث لاستخدامها ، إلا أن التعقيد لا يظهر فقط من توفر معلومات كمية عن المعايير المستخدمة في قياس الصناعة وتوزيعها وإنما يرجع إلى طبيعة الصناعات ذاتها من حيث انها تختلف من صناعة إلى أخرى (10). وهناك عدة معايير لقياس الظاهرة الصناعية وتوزيعها وهي كالآتي :

1- عدد المؤسسات الصناعية :

يعد عدد المؤسسات الصناعية من الضرورة والاهمية في انه يمثل أبسط معيار واسهلها لتحديد مدى كبر الظاهرة الصناعية وقياس نشاطها ، ومن وجه المنطق يكون هذا المعيار قليل الاهمية ، اذا لم يكن هناك علاقة وطيدة للظاهرة الصناعية وارتباطها بعدد العمال مثلاً إلا أن احجام المؤسسات الصناعية يختلف من حيث درجة استيعابها للأيدي العاملة . إلا أن احجام المؤسسات الصناعية يختلف من حيث درجة استيعابها للأيدي العاملة .

2- عدد العمال :

يعتبر عدد العمال من أبسط المعايير وأسهلها من حيث دراسة ظاهرة الصناعة وتوزيعها فضلاً عن انه يعتبر عامل جغرافي له علاقة بالسكان وتوزيعهم المكاني وغالباً ما تعتمد معظم الدراسات على عدد العمال لأنه مؤش جيد لقياس حجم الصناعة وتركيبها على المستوى الاقليمي والقومي لأن قيم عدد المركزي واسندت إلى تلك المؤسسات مهمة التخطيط والتنمية الصناعية في العراق ولقد لعبت صناعة أستخراج النفط في هذه الفترة دوراً استراتيجياً في تطوير الأقتصاد الوطني فهو الممول الرئيسي للفاعليات الأستثمارية والصناعية (8) . وأستمرت هذه الوتيرة إلى بداية الثمانينات حيث بدأت الدولة بتخطيط عملية التصنيع في البلاد من خلال خطط التنمية القومية والتي أبتدأت من عام (1970-1974) وخطة التنمية لعام (1975-1980) والخطط التي تلت هذه المرحلة خاصة المرحلة الانفجارية التي تلت هذه الخطط في ارتفاع عائدات النفط بصورة كبيرة والذي أثر إيجابياً على عملية التصنيع في العراق ، وشهدت الصناعات بمختلفها وكذلك بكافة احجامها سواء كانت كبيرة أم صغيرة أم متوسطة حافزاً كبيراً أهلت العراق للخروج من مصاف دول العالم الثالث إلى دول العالم الثاني لكن الحروب التي خاضها أبتداءً من حرب الخليج الأولى عام (1980-1988) وحرب الخليج الثانية عام 1991 ، والحرب الأخيرة عام 2003 وكذلك ظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق أبان الفترة التي تلت حرب عام 1991 جعلت العراق يتراجع بصورة كبيرة في مجال الصناعة حتى يقال الآن ان اغلب الصناعات ذات الحجم الكبير أما توقفت أو خارجة عن الانتاج لذلك عمد الباحث إلى عملية إبراز صورة الصناعات الصغيرة في العراق بمقاييس الصناعة وخصائصها أو المعايير المستخدمة في تحديد حجم الصناعة يصطدم الباحث عند دراسته لأي ظاهرة صناعية بنقص المعلومات أو البيانات الرقمية التي تعكس الظاهرة ووصفها وحالتها وأماكن وجودها فقد لا يجد الباحث كل أمنيته في تلك المعلومات ولا يجد أحياناً الكتب الجغرافية التي تعالج الظاهرة الصناعية ، العمال تمثل قيمة ثابتة وغير خاضعة للتغيرات التي تظهر في المعايير الأخرى (11) .

3- القيمة :

يمكن استخدام القيمة معياراً له مزايا معينة لقياس الكم الصناعي بأية جهة، وتجمع البيانات القيمة في الصناعة عن خمسة أمور هي قيمة المواد الخام المستخدمة وقيمة الوقود وقيمة المنتج النهائي والقيمة المضافة الخ .

4- رأس المال المستثمر :

هو مجموع قيم الموجودات من مباني ومعدات وارض وخامات ومنتجات جاهزة وسيولة نقدية وهو من افضل المعايير التي تعطي صورة واضحة عن الكم الصناعي ويعاب على هذا المعيار ان المصنع قد يكون عالي المكننة لكنه يعمل بأقل من طاقته الانتاجية (12) .

*اهمية التصنيف الصناعي :

يرمي التصنيف الصناعي الى ابراز الخواص للحقائق المتوفرة للصناعة او مشاريعها وذلك بأعتماد معياراً او اكثر للقياس ، وقد وفرت الاساليب الاحصائية الحديثة امكانية استخدام معايير عديدة لأيجاد معيار موحد (13) . وبشكل عام فإن التصنيف يسمح بوجود فئات تتغير بتجانس عامل الظاهرة ولايسمح الا بصدى محدد للتباين فيها طبقاً لمعيار محدد (14) . وبالنظر لأزدياد الوحدات والمنشآت الصناعية عدداً وحجماً وتنوع الانتاج المتزايد او الاختلاف في طبيعة الخامات والمواد الأولية المستعملة في العمليات الانتاجية ، ولأخلاف طبيعة الاستثمار الرأسمالي وأستخدام العمل والترابط والتشابه المعقد ومنتجاتها ، والتغير السريع في طرائق الانتاج وتقنياته فإن ايجاد اسس موحدة تضم الصناعة في المجاميع متجانسة لا بد منها لكي يمكن اجراء المقارنات عبر التوزيع لجغرافي لظاهرة الصناعية .

*مفهوم الصناعات الصغيرة :

تتوزع في كثير من دول العالم مناسات او مؤسسات صناعية تجعل مفهومها متداولاً هو الصناعات الصغيرة (Small-Scale Industry) ولكن لكل بلد في العالم معيره الخاص في تصنيف وتحديد صناعته ، وهذا الاختلاف ناشىء بطبيعته من سياسات التصنيع بين الدول . زقد تم وضع العديد من أنظمة التصنيف للتمييز بين مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وقد صنفنا الى مفاهيم نوعية وكمية :

1- المفاهيم النوعية :

أشارت إحدى الدراسات التي اعدھا خبيران في تنمية الصناعات الصغيرة عام 1965 وهما كل من ستيلي ومورس أن الصناعات الصغيرة هي التي تنطلق على المؤسسات المتضمنة لكل اشكال التصنيع الذي يتم على مستوى مصنع أو وشة خدمات صناعية (15) ، أما الأمم المتحدة للتنمية (Unido) فجاءت بتعريف مفتوح غير محدد لمفهوم الصناعات الصغيرة وتركت مسؤولية البلدان تقرير ذلك ، لكن أشارت الى طبيعة هذه الصناعات في كونها وحدات ناعية تمارس أنتاج السلع المصنعة او شبه المصنعة وتتسم بغير حجم استثماراتها وقلة عدد المشتغلين فيها عند مقارنتها بمنشآت ضخمة (16) . اما المؤتمر الدولي الذي عقد في دمشق عام 1993 بمشاركة اربع منظمات عملية دولية تتبنى قضية التنمية، اذ تناولت تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة وجاء المءتمر بتعريف فيه خصائص:

1- E. Staly- Op-Cit, p.2

2- Unido, Small Sale in dusry, Searias No. II, Vienna, 1977.

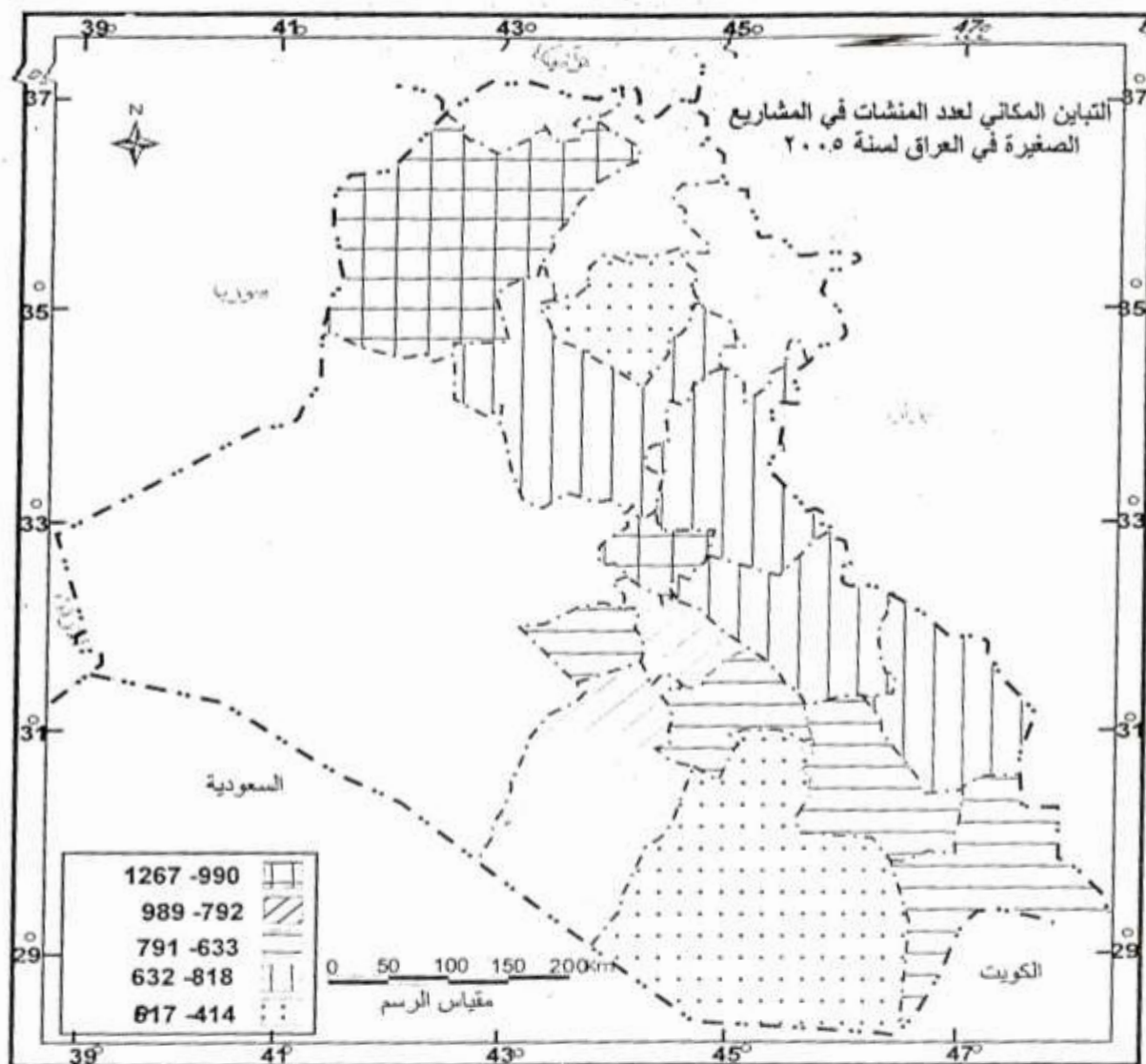
وطبيعة انتاجية هذه الصناعات وحاول التعريف الذي استنبط المؤتمر من ناحيتي مفهوم الصناعات الصغيرة بمجموعة ضوابط (17)

المفاهيم الكمية:

لقد وجدت العديد من الدول والهيئات المحلية والدول ان الركوز الى المفاهيم الكمية يمكن ان يعطي دقة في التمييز وسهولة في العمل من الجانب التطبيقي خصوصاً في النواحي الاحصائية والقانونية، ويعتمد المفهوم الكمي عند تصنيفه لحجوم على العالم الثالث او قيم الايرادات او كمية الانتاج الصناعي، او القيمة المضافة، ولكن بفصل استخدام المؤشرات التي يمكن سهولة حسابها مثل عدد المشتغلين (8) ولكن تبرز بعض سلبياته في كونه لايعكس بالضرورة حجم المنشأة الحقيقي بسبب التقلبات الموسمية لقوة العمل في اكثر المنشآت لمثل هذا النوع، ووجد ان هذا المؤش يهمل الفروقات الفردية بين المشتغلين (19) . ومن هنا تبرز مسالة ان تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة ليس بأمر اكاديمي سواء أكان المفهوم يرتبط بجانب كمي او نوعي فهذا الامر له علاقة مباشرة بالقوانين الخاصة وانطقته المستخدمة ولكن اغلب الدول تصل الى تبني المعايير الكمية عند تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة.

1- التباين المكاني لعدد المنشآت في المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق لسنة 2005.

لايظهر تماثل في عدد المنشآت في المشاريع الصناعية في منطقة الدراسة لسنة 2005 ففي الوقت الذي يظهر تطرفاً واضحاً فيها على اساس المحافظة التي تحتفظ بأعلى عدد للمنشآت وهي محافظة نينوى التي تبلغ فيها عدد المنشآت (1267) تصل اعداد هذه المنشآت في محافظة المثنى الى عدد وهو (414) وعلى الرغم من ذلك فانها تتوزع على الرتب الخمس التي يذهب اليها تصنيف هذه البيانات. تظه الخريطة رقم (2) ان الاهمية المكانية للترتبة الاولى التي كانت قيمتها بين (1267-990) تحتفظ بأعلى لاعداد المنشآت الصناعية ضمن محافظتي نينوى وبغداد بعدد منشأة بلغ (1267)(1181) على التوالي لتظهر هيئاتها المكانية ضمن منطقتين امتدت الاولى شمالاً والثانية وسط منطقة الدراسة. اما المرتبة الثانية التي تراوحت بين (989-792) فقد ضمت ايضاً محافظتي امندت بصورة نطا ظهرت صوته المكانية وسط غب منطقة الدراسة بالامتداد الى جنوبها الغربي وهما محافظتي بابل والنجف . اما المرتبة الثالثة فقد ظهرت ضمن اعداد القيم للمنشآت الصناعية التي تتراوح بين (791-633) ضمن اربع محافظات كونت ثلاثة منها نطاق امتد من وسط الى جنوب منطقة الدراسة شمالاً محافظات الديوانية والناصرية والبصرة، فيما ظهرت المحافظة الرابعة ضمن منطقة امتدت غرب منطقة الدراسة وهي محافظة كربلاء.

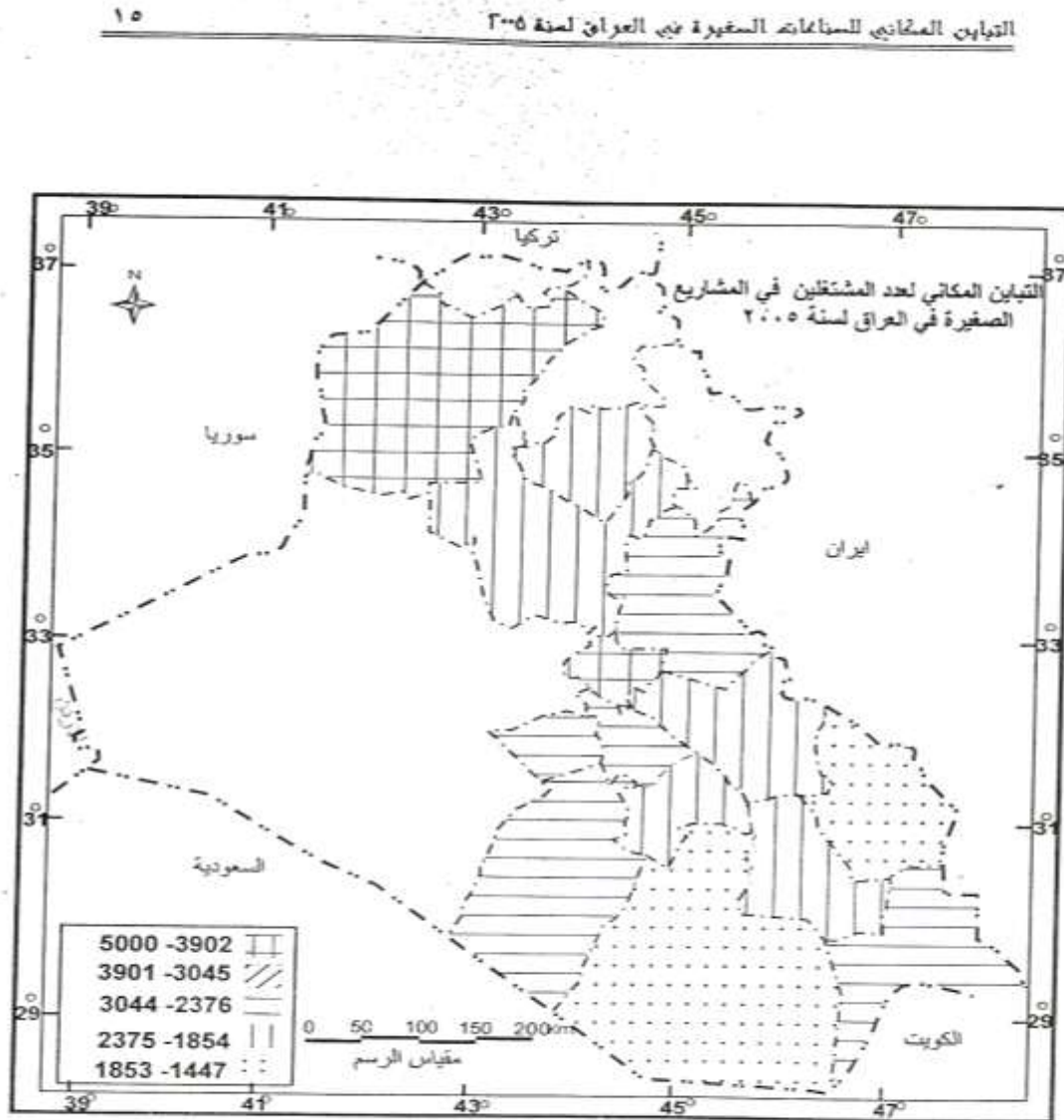


خريطة (2)

الى جانب الرتبة السابقة ظهرت الرتبة الرابعة التي امتدت من شمال غرب حتى جنوب شرق منطقة الدراسة مكونا قوسا يشمل محافظات صلاح الدين وديالى والكوت والعمارة، لتظهر الرتب الاخيرة وقد ظهرت تحتوي على اقل التكرارات وهي محافظات المثنى وكركوك.

2-التباين المكاني للاعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة في العراق سنة 2005 .

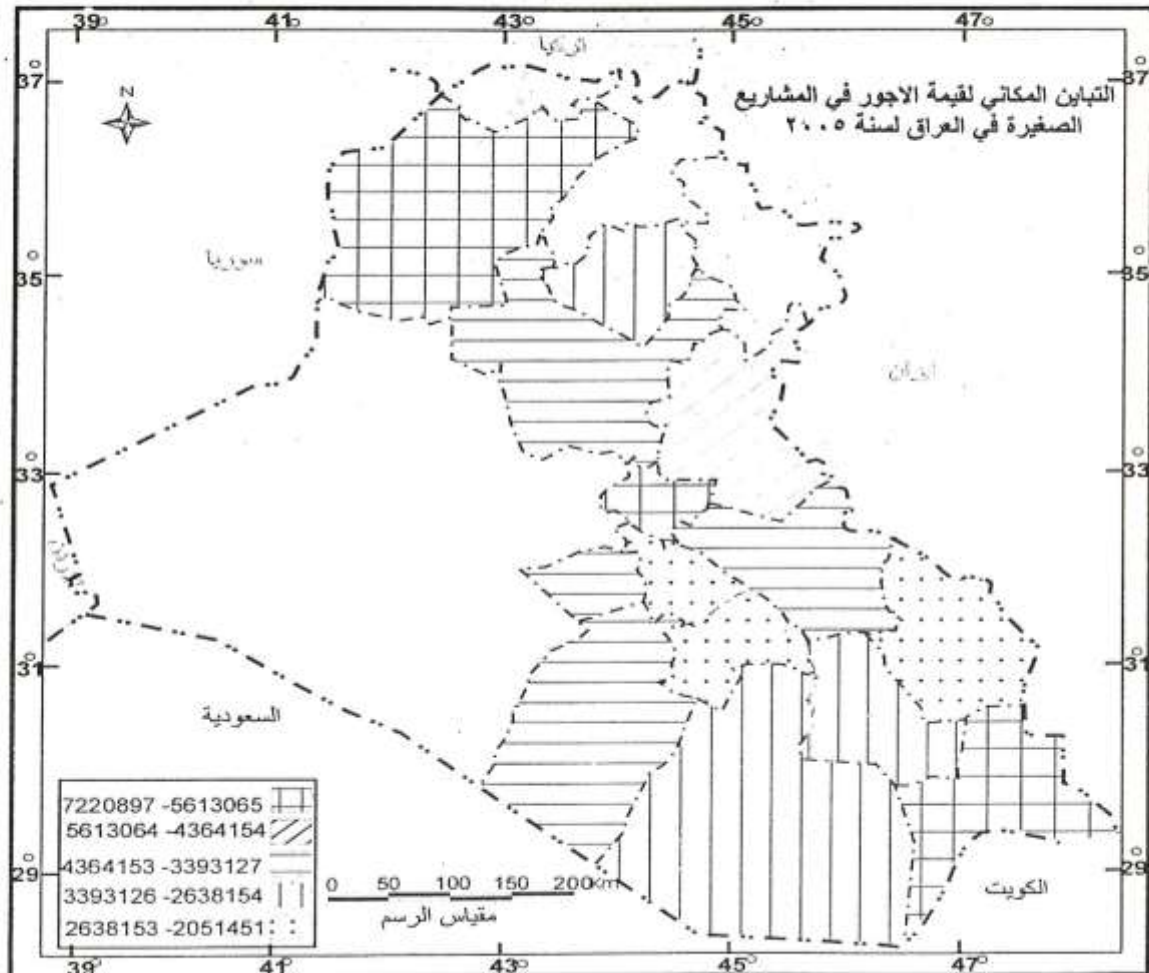
يظهر من الخريطة رقم (3) ان صورة التباين المكاني لاعداد المشتغلين ضمن الصناعات لصغيرة في العراق لسنة 2005 حيث نلاحظ ان محافظات اقليم كردستان قد اشتقت من هذه الدراسة لعدم توفر البيانات الخاصة بها اضافة الى محافظة الانبار نتيجة للاعمال العسكرية التي احاطت بالمحافظة والظروف الامنية، حيث ظهرت الفئة الاولى التي كانت قيمة اعداد المشتغلين فيها بين (3902- 5000) ضمن محافظتي بغداد ونيوى ونظرا للكثافة السكانية العالية للمحافظتين اضافة الى طبيعة المشاريع الصناعية ضمن هاتين المحافظتين، وقد ظهرت الهيئة المكانية لهذه الرتبة ضمن منطقتين امتدت الاولى شمال غرب منطقة الدراسة فيما امتدت الثانية وسط منطقة الدراسة اما الرتبتين الثالثة والرابعة فقد ظهرت باوسع تكرارات ضمن نطاق امتد من شمال منطقة لدراسة بالامتداد الى جنوبها حيث ضمن عشر محافظات كان نصيب الرتبة الثالثة محافظات النجف وكربلاء والبصرة وديالى والحلة فيما حوت الرتبة الرابعة محافظات الناصرية والديوانية والكوت وصلاح الدين وكركوك.



خريطة (3)

اما الرتبة الاخيرة والتي ظهرت ضمن منطقتين ضمنى الاولى محافظة ميسان وامتدت هيئتها المكانية نوب شرق منطقة الدراسة والثانية محافظة السماوة جنوب غرب منطقة لدراسة. ان اعداد المشغلين تميل هنا ان تكون اقل مايمكن ضمن منطقة الدراسة نظرا لعدد السكان الذي يمثل اقل من باقي محافظات القطر اضافة الى قلة المشاريع الصناعية وتراجع الموجود منها ضمن هاتين المحافظتين .

2- التباين المكاني لقيمة الاجور في المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق سنة 2005 .
تفوق محافظة نينوى غيرها من محافظات منطقة الدراسة من حيث مقدار الاجور التي تمثل المشاريع الصغيرة فيها حيث تبلغ (7220897) الف دينار في ظهرت هذه الاجور على اقلها في محافظة ميسان بقيمة تبلغ (2051451) الف دينار. وقد ظهرت الفئة الاولى التي تراوحت بين (5613565 - 7225897) دينار ضمن محافظتي نينوى وبغداد والبصرة حيث كانت الاجور على اعلاها نظرا لكون هذه المحافظات تمثل مركز النشاط الصناعي ضمن القطر والحواسر الاقتصادية فيه . وجاءت التبة الثانية خالية من اي تكرار في حين جاءت الرتبة الثالثة التي تراوحت بين (3393127 - 4364153) الف دينار مشتملا على اربع محافظات توزعت اثنان منها على شكل نقاط امتد جنوب غرب منطقة الدراسة وشملت



خريطة (4)

محافظتي النجف وكربلاء فيما امتدت الثالثة شمال منطقة الدراسة وهي محافظة صلاح الدين لتمتد الرابعة جنوب شرق وهي محافظة واسط لقد مثلت هذه التبة اوسع انتشار ضمن تكرارات الفئات اما الرتبة الرابعة والتي كانت قيمها تتمثل بين (2638154 - 3393126) الف دينار فقد ضمت محافظة السماوة والناصرية ضمن نطاق امتد غرب منطقة الدراسة اضافة كركوك التي امتدت شمالا على شكل متفرقة. ان عنصر المنافسة بين الاجور هو الذي خلق حالة التباين المكاني لها ضمن منطقة الدراسة والذي جاء بالتبة الخامسة التي تراوحت بين (2638153-2051451) مشتمله على محافظات بابل والديوانية وميسان لتمثل اقل مستوى للاجور التي تصرف ضمن المشاريع الصغيرة لسنة 2005.

الاستنتاجات :

- 1-ظهرت بعض محافظات منطقة الدراسة وقد احتلت اعلى مكانة في التنافس المكاني لتوزيع عدد المنشآت واعداد المشتغلين وقيم الاجور وهي محافظتي بغداد ونيوى
- 2-ظهرت صور مختلفة من التباين المكاني لظواهر الدراسة ضمن محافظات منطقة الدراسات فبعض المحافظات تكون وقد احتلت مكانه مرموقه في قيم الاجور فيما تتراجع ضمن عدد المنشآت واعداد المشتغلين فيها.
- 3-ظهرت محافظات ميسان والمثنى وبابل ضمن المحافظات التي تحتل القيم لظواهر الدراسة.
- 4-تعتبر الصناعات الصغيرة في العراق حسب القوانين التي تحدد طبيعة الصناعة وحجم الاستثمار الذي يكون فيها.

التوصيات:

- 1- محاولة حل قاعدة صناعية كبرى من خلال الاعتماد على قاعدة الصناعات الصغيرة في العراق
- 2- مساعدة الصناعات الصغيرة وفدها من خلال توفي القروض المية للصناعيين او الاشخاص اللذين يغبون في انشاء مشاريع صناعية صغيرة.
- 3- المساعدة في انشاء مراكز صناعية جديدة غي التي تمثلها الماكز الكبرى المتمثلة في محافظات بغداد والبصرة ونيوى.
- 4-ضوء الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال في تنفيذ بامج استثمارية صناعية صغيرة واستنباط الدروس التي يمكن ان تطور هذه الصناعات في القطر.

المصادر

- 1- الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2006، ص.
- 2- عبد الرزاق محمد البطيخي، الاستخدام الامثل لتقنيات التصنيف الكمي في الدراسات الجغرافية، بغداد، بيت الحكمة، 1989، ص 22.
- 3- عبد خليل فضيل، التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق، جامعة بغداد، بغداد، مطبعة الارشادن 1976، ص 7.
- 4- عباس التميمي، النمو الصناعي في محافظتي نينوى والبصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1981، ص 1.
- 5- احمد حبيب سول، مبادئ الجغرافية الصناعية، بغداد دار السلام، 1976، ص 8.
- 6- عادل سعيد الاوي، صناعة الجلود في العراق، رسالة ماجستي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1957، ص 1.
- 7- عبد خليل فضيل، احمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، الموصل مطبعة الموصل، ص 15-23.
- 8- المصدر السابق، ص 27.
- 9- عبد خليل فضيل، دراسات في الجغرافية الصناعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1989، ص 31.
- 10- المصدر السابق، ص 32.
- 11- المصدر السابق، ص 37.
- 12- محمد ازه السماك، عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة، الموصل، جامعة الموصل، 1987، ص 63.
- 13- صبي ديف العناني، سليم الغرابي، الطرق الاحصائية، مطبعة الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل، بغداد، 1982، ص 84.
- 14- علي المياح، محاضرة في التحليل الكمي في الجغرافية، قم الجغرافية، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1975.
- 15- E. Staley and R. Mores, Modern Small Industries For Deelopng Counties S.F. Rand II.D.C, Copy Right, Menlo park 1995,p.2
- 16- UniDo, Small Scale Idusty Series. No. IImVienna, 1970
- 17- E. SCWA, Refer Group Meeting on Creation of in digamous Fnter perereur and of por unties For snall and Nedume scale industry,Damascus, Fart,I 1993. p.2-3.
- 18- حمد السعيدة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، قاءة التجربة بعض الدول النامية واهمية هذه الصناعات في الاقتصاد الادني، غرفة تجارة صناعة عمان، الترير السنوي، 1991، ص 2.

الصناعات الصغيرة المعتمدة في البحث

| الصناعة | عدد العاملين | التصنيف الصناعي | | | المحافظات |
|--|--------------|-----------------|-----|------|---|
| | | باب | فصل | فرع | |
| 1- صناعة المواد الغذائية | 4105 | 31 | 310 | 3100 | نينوى- كركوك -ديالى – بغداد – بابل- واسط- صلاح الدين- النجف- القادسية- المثنى- ذي قار- ميسان – البصرة |
| 2- صناعة المنسوجات | 3002 | 32 | 320 | 3200 | |
| 3- صناعة الملابس الجاهزة (عدا الاحذية) | 3187 | 32 | 322 | 3220 | |
| 4- صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والفراء | 3114 | 32 | 323 | 3230 | |
| 5- صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الاثاث | 4215 | 33 | 330 | 3300 | |
| 6- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر | 3605 | 34 | 340 | 3400 | |
| 7- صناعة المنتجات الكيماوية (الشامبو والزاهي والصابون والعط واللدائن | 3753 | 35 | 350 | 3500 | |
| 8- صناعة المنتجات المعدنية (عدا المكنان) | 3004 | 38 | 381 | 3810 | |
| 9- صناعة وتصلح المكنان (عدا الكهربائية) | 2622 | 38 | 382 | 3820 | |
| 10- صناعة المكنان والمعدات والاجهزة واللوزام الكهربائية | 1889 | 38 | 383 | 3830 | |
| 11- صناعة وتصلح معدات النقل | 1985 | 38 | 384 | 3840 | |

المصدر : الجدول من عمل الباحث بأعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2005.